الإعلام الجديد و آليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية

-مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية -

الدكتور: عبد الكريم هشام
أستاذ محاضر " ب " - قسم العلوم السياسية -
- جامعة الحاج لخضر- باتنة

ملخص:

يلعب الإعلام الجديد دورا حاسما في إحداث التحولات و التغيرات داخل المجتمعات ، و في إعادة تحديد الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و خلق الديناميكية للجهات الفاعلة في إحداث عمليات الانتقال الديمقراطي ، فله أدوار مهمة في تحديد معنى السلطة و التأثير على عمليات الإصلاح السياسي .

كما يسمح الإعلام الجديد بالتعبئة الجماهيرية و الانتقال من " الافتراضي " إلى " الواقعي " أو كما يطلق عليه بـ (الدور الثوري) في العملية الديمقراطية والسياسية، فقد أصبحت بمثابة أدوات فعالة تمنح مجالات أوسع لتنسيق وتنظيم الحركات داخل الدول ، وبالتالي المساهمة في إرساء قواعد عملية للتعبئة و القيام بالإصلاحات الديمقراطية و التحول السياسي .

Résumé :

Les nouveaux médias joue un rôle crucial dans la transformation de la société et en redéfinissant ses aspects politiques, économiques et sociaux , en tant qu'acteurs dynamiques des transitions démocratiques – c'est-à-dire leurs rôles au sens de pouvoir ou d'influence sur ces processus de réformes politiques – .

Ils ont également permis la mobilisation de masse et le passage du « virtuel » à la « réalité » (rôle révolutionnaire) dans les processus démocratiques et politiques , ils devenues des outils efficace pour coordonner et organiser les mouvements grâce aux possibilités qu'ils offrent de joindre , au sein de chaque pays, et contribuant par là a établir le processus de mobilisation des bases et a préparer le chemin pour les réformes démocratiques et la transition politique .

مقـدمة :

تكمن أهمية الاعلام الجديد بأنه يمتلك القدرة بإفساح المجال للتجربة الديمقراطية الحقيقية بالارتقاء بالفرد/المواطن نحو حقوق المواطنة والمساواة أمام القانون وينتج مزيدا من الفرص للمشاركة في مختلف مستويات الحكم خاصة المستوى المحلي، فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتدعيم المشاركة السياسية وضبط سلطة الدولة ومقاومة التسلطية، فتعتبر فواعل الإعلام عناصرا هامة في المجتمع وتقوم بدور نشيط وحيوي في متابعة الإصلاحات السياسية والقانونية والقضائية وتأكيد الاحترام المؤسسي للحريات الفردية ولحقوق الأقليات، ومنع الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها بعض الحكومات، وتحقيق مقتضيات الجودة في الحكم بتكريس مبادئ الشفافية، والمساءلة، والقدرة على توجيه الأنشطة والعمليات السياسية والاقتصادية ، وخلق فضاءات في النقاشات وفق هيكلة شبكية بين قطاعات وفواعل ومستويات متعددة .

وهكذا فإن الدور المهم للإعلام الجديد في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع في حد ذاته للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارستها، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية ما لم تقم فواعل الإعلام بالفعل بأدوارها في المجتمع باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية، حيث توفر فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع بما تتيحه مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية.
فالاعلام الجديد يؤدي دورا مركزيا في إدارة عملية الحراك الديمقراطي-السياسي (خاصة في المجتمعات الانتقالية en transition - كالمجتمع العربي -) وتوجيه الرأي العام بشكل سلس وفعال، ما يفسح المجال للمطالبة بالإصلاح السياسي العميق، ووضع حد لتعسف منظومة القيم التسلطية، والمساهمة في تعبئة وتجنيد المجتمع المحلي، من أجل إنتاج نظم حكم جديدة تتوافق و مقتضيات ترسيخ الديمقراطية .

يؤكد في هذا الصدد الليبراليون على أن الديمقراطية كـ"آلية" في خدمة الحقوق الفردية لها علاقة وطيدة بالاعلام الجديد الذي يعتبر المكان الحقيقي لإنتاج القواعد القانونية، و الضامن لاحترام تطبيقها .

أما إذا انتقلنا من مستوى تحليل عبر وطني في دراسة العلاقة بين الديمقراطية و الاعلام الجديد، فإننا سنشير إلى أن Richard Falk متفائل حول العلاقة بين الاعلام الجديد العالمي والديمقراطية العالميةGlobal Democracy أين يعتبره شرطا مسبقا لها [1] . وهذا تأكيد مرة أخرى على **العلاقة الترابطية المتينة** بين المفهومين كوحدات تحليل أو كمستويات تحليل ومن الناحية النظرية والعملية.

أولا :الاعلام الجديد و تفعيل منطق الديمقراطية المشاركاتية :

في ظل الاستمرارية في انتقاد عدم الكفاءة والعجز في الديمقراطية "التمثيلية"، برزت دعوات إلى ضرورة إصلاح القيم التي على أساسها يقوم البناء الاجتماعي والسياسي للدولة الحديثة، والتأسيس لنموذج من الحكم يكون أقرب إلى المواطنين ويحقق الشرعية الديمقراطية. لهذا يؤكد الباحثون على أهمية الديمقراطية المشاركاتية ، و ايضا الاهمية البالغة للاعلام الجديد في تفعيلها و تكريسها ، حيث يقول Pierre Rosanvallon وفي إطار منظور Michel Fauckault بضرورة خلق الديمقراطية المشاركاتية، وذلك بمقاومة أهم مبدأ في التمثيلية وهو الانتخابات Electoralisme، وهناك وسيلتين لزيادة مبدأ المقاومة:

1- تحسين هيئة الممثلين باستعمال الإحصاء عن طريق سبر الآراء.

2- تحسين إجراءات التواصل الشعبي تبعا لأصول الحوار حسب منطق Habermass.

هذان المبدآن اللذان يدافع عنهما Pierre Rosanvallon يمكن تحقيقهما بفعالية كبيرة بواسطة الاعلام الجديد فشبكات التواصل الاجتماعي مثلا تلعب أدوارًا عديدة تحقق التواصل الاجتماعي نظرًا لارتباط قطاع كبير من الأفراد بتلك الشبكات، وأصبح تأثير تلك الشبكات الاجتماعية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية واضحًا في الدول و المجتمعات .

يساهم الإعلام الجديد في تطوير مقاربات الديمقراطية المشاركاتية ، التي يمكن أن تتجاوز المجتمعات من خلالها "معضلات الممارسة الديمقراطية للحكم" [2]. مع توفير امكانيات مهمة للفواعل غير الرسمية للتأثير على نشاطات الحكومة [3] ، فالفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني تمارس رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تقرب المؤسسات الرسمية بالمواطن. فبالإضافة إلى مكانة التمثيلية Représentativité في الديمقراطية التمثيلية فإن الديمقراطية المشاركاتية تحسن في صور الأداء والمصداقية وتعبر بشكل شفاف وشرعي عن مصالح الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين، كما تحسن من الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية بما يسمح من تحقيق دولة القانون واللامركزية والتوازن في توزيع السلطة وممارستها وهي كلها من مظاهر "الدولة الحديثة".

لقد شكل الاعلام الجديد اختراقًا مهما في الدول الانتقالية والتي تضع قيودًا كبيرة على حرية الرأي و التعبير و على الحقوق الأساسية في التعبير و المشاركة المواطنية Participation citoyenne ، فقد ساهمت بشكل بنسبة كبيرة للجمهور للتعبير عن آرائهم بصورة أسهل و اوضح ، و على خلق مساحات من التفاعل و التحاور التي تحقق المشاركة الايجابية و الواسعة للمواطنين في بعض القضايا التي تهمهم خاصة على المستوى المحلي .

إن التأكيد على تحقيق الجودة السياسية التي تعني بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية، وعلى احترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة، والديمقراطية المشاركاتية

وعلى أسس الحكم الراشد (الشفافية، المحاسبة المسؤولية). ، ينطلق من "المشاركة" كعنصر أساسي في ترشيد الحكم la participation comme élément essentiel d'une bonne gouvernance.

ان الفكرة الأساسية للديمقراطية المشاركاتية هي "التمكين" للمواطن في صنع القرار السياسي والسياسة العامة والمناقشات، والمشاركة والتعبير عن الرأي بحرية، فهي تشكل عملية اجتماعية اطرادية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، وتلعب دورا محوريا وأساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية وشتى مستويات النظام السياسي ومؤسساته. كما تؤثر أيضا في مختلف أبنية النسق الاجتماعي والسياسي، فالتدخل في العمليات السياسية من خلال المشاركة من شأنه أن يزيد من حجم الفوائد التي تشبع حاجة الجماهير ورغباتهم، فهي مصدر أساسي للرضا، وبهذا المعنى تصبح المشاركة غاية في حد ذاتها وليست وسيلة ذات قيمة عملية فقط [4].

لتحليل مفهوم الديمقراطية المشاركاتية، يمكن تحديد أهم الأبعاد التي تقوم عليها، وهي:

- يعتبر الإعلام شرطا أساسيا لكل الترتيبات العلمية وهو شرط أساسي لمعرفة كل ما يتعلق بالعملية السياسية.
- التشاور وأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المواطنين حول مسألة معينة، ودمج وجهات النظر في قرار يكون نتيجة منطقية لعملية التشاور.
- التمكين للمواطن لتحقيق إجراءات ملموسة، وبطريقة تعاونية مع فواعل أخرى.
- التقييم والسماح لكل مواطن مشارك بالمراجعة الفعالة، ويعتبر التقييم الوسيلة الأكثر ديمقراطية لدمج المواطنين وإشراكهم في مختلف الأنشطة والعمليات [5].

ويمكن التمثيل لصور المشاركة المواطنية من خلال الشكل التالي [6]:

الشكل رقم (01): أبعاد الديمقراطية المشاركاتية

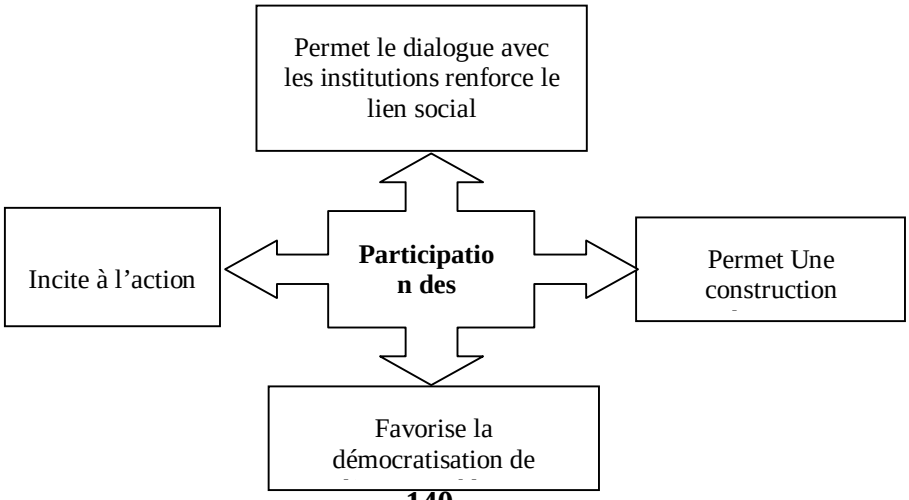

تكون العملية التداولية حسبLoïc BLONDIAUX و Yves SINTOMER "شاملة" و"عادلة" ويمكن لجميع المواطنين المشاركة فيها [7]، وبالتالي مصدر الشرعية ليس إرادة الأفراد المشكلة فعليا بل عملية تشكيل الإرادات وتجسيدها وفق مسار معين والذي يعطي في الأخير الشرعية كنتيجة.

يقول Arnold Kaufman وهو من كبار فلاسفة اليسار الجديد في أمريكا، في مقال له حول "الطبيعة البشرية والديمقراطية المشاركاتية" La nature Humaine et la démocratie Participative، أن الديمقراطية المشاركاتية تقوم أساسا على مبدأ تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وامتلاك الجميع إمكانية المشاركة في النقاش، فهي تبرز بدقة الحدود المنطقية للعلاقات بين الفرد والمجتمع عن طريق "التداول" الذي لا يعني المشاركة في اتخاذ القرار، بل بوصفة "عملية دينامية" تحقق في الأخير الاندماج في العملية الديمقراطية.

ثانيا : الاعلام الجديد و عقلنة الخيارات الشعبية وتوضيحها:

تميز الإعلام الجديد بالعديد من الخصائص ومنها :

1- التفاعلية :حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الاتصال ثنائية الاتجاه وتبادلية، وليست في اتجاه أحادي، بل يكون هناك حوار بين الطرفين.

2-اللاتزامنية :وهي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت المناسب للفرد، سواءاً كان مستقبلاً أو مرسلاً .

3- المشاركة والانتشار: يتيح الإعلام الجديد لكل شخص يمتلك أدوات بسيطة أن يكون ناشراً يرسل رسالته إلى الآخرين .

4- الحركة والمرونة :حيث يمكن نقل الوسائل الجديدة بحيث تصاحب المتلقي والمرسل، مثل الحاسب المتنقل، وحاسب الانترنت، والهاتف النقال ، والأجهزة الكفية، بالاستفادة من الشبكات اللاسلكية .

5- الكونية :حيث أصبحت بيئة الاتصال بيئة عالمية، تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة .

6- اندماج الوسائط :في الإعلام الجديد يتم استخدام كل وسائل الاتصال، مثل النصوص، والصوت، والصورة الثابتة، والصورة المتحركة، والرسوم البيانية ثنائية وثلاثية الأبعاد،....إلخ.

7- الانتباه والتركيز :نظراً لأن المتلقي في وسائل الإعلام الجديد يقوم بعمل فاعل في اختيار المحتوى، والتفاعل معه، فإنه يتميز بدرجة عالية من الانتباه والتركيز، بخلاف التعرض لوسائل الإعلام التقليدي الذي يكون عادةً سلبياً وسطحياً .

8- التخزين والحفظ :حيث يسهل على المتلقي تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها، كجزء من قدرات وخصائص الوسيلة بذاتها.

ويفترض Max Weber ضرورة اعتماد "العقلانية" كأساس لتحديد مشروعية السلطة ومشروعية القواعد القانونية التي تمارس من خلالها [8].

بالنسبة للديمقراطية المشاركاتية وحسب تأكيدات المنظرين لها، فإنها تقوم على "التوافق العقلاني"، وقد حدد Habermas مجموعة افتراضات في هذا السياق يؤكد من خلالها على أن الديمقراطية المشاركاتية تتحقق بتحقق التواصل والنقاش والتوافق في الآراء من أجل إيجاد "اتفاق عقلاني"، حيث على الأفراد "الوعي التام" بالاختلافات والبحث عن تحقيق "اتفاق عقلاني" Accord rationnel مع الآخر، فحسب I.M.Young يمكن للأفراد معرفة واستيعاب كل التباينات والاختلافات في إطار النقاش الديمقراطي التداولي [9].

يتحدث Habermas أيضا عن "الفهم المشترك" Sens Commun ، الذي يؤسس له من خلال "قوانين أساسية للاعتقاد" ، في إطار مسارات وتوجهات إنسانية مشتركة تؤدي إلى التوافق في الأداء في إطار القانون الذي يجب أن يكون مرتبطا بالتوجهات العالمية ومضامينها ومنطقها في تفسير المفاهيم الأساسية كـ(الحق، العدل، المساواة). وهذا ما يؤسس كما يقول Etienne GILSON لـ "منطق مشترك" يلائم كل البشر [10]. "raison commune propre à tous les hommes".

فخلق التفكير الناقد تكون أكثر أهمية وأشد إلحاحاً عند التعامل مع وسائل الإعلام الجديد، والانترنت بصورة عامة، تقول **بوبوفا**: ان وسائل الاعلام الاجتماعي تلعب دوراً حيوياً في رفع الوعي بين الناس بالقضايا وتحمسهم للالتفاف حولها. واضافت بوبوفا: "على الرغم من أن الوعي وحده لا يكفي لخلق نشاط سياسي، إلا انه يظل أمراً ضرويا " واضافت:

" ان اغلب انتهاكات حقوق الانسان، بدءً من التميّز في المعاملة الى الابادة الجماعية، يمكننا أن نُعزي اسبابها لأحد أمرين رئيسيين، أو كليهما: الجهل الجماعي او الإعتقاد الخاطئ لدى مجموعة بشرية ما بأن الاغلبية منهم تقبل بممارسة الظلم. والسبب الثاني هو توزع المسئولية (وهو الإعتقاد بأن جهة ما ستتحمل المسئولية وستقوم باتخاد ما يلزم لإيقاف ممارسة ظالمة.) إن انهاء الظلم يتطلب قدرا كبيرا من الوعي والقدرة على توزيع المهام. إن الشبكات الاجتماعية، وما يلازمها من اخفاء للهوية وارتباطها بالنشاط السياسي المتكاسل على الانترنت، قد لا تقدم الكثير فيما يتعلق بتحميل المسئولية، الا انها تلعب دورا هائلا على مستوى التوعية" .

و تقول **بوبوفا**: ان الشبكات الاجتماعية على الانترنت بها تسلسل هرمي، وضربت مثالا على ذلك بأن الذين لديهم متابعين كُثر على "تويتر "بامكانهم الوصول الى جماهير اكبر من خلال شبكتهم الاجتماعية على الانترنت.

وقد ردت **بوبوفا** على الزعم الذي قدمه **مالكوم جلادويل** في مقاله المثير للجدل :" لماذا لن تكون الثورة مغردة ؟ "

(Why the Revolution Will not be Tweeted) ، حيث يعارض الرأي القائل بفاعلية وسائط الإعلام الاجتماعي في مجال العمل السياسي -.

فالتواصل عبر الانترنت حسبها لا يسمح بتطوير علاقات قوية بعرض عددٍ من الأمثلة، ومن ضمنها تجاربها الشخصية، لتبرهن أن العلاقات التي تتبلور في فضاء وسائط التواصل الإجتماعي تؤدي إلى حوارات عميقة، وتتحول إلى علاقات على أرض الواقع في ما بعد [11].

يشير الباحث في شؤون التواصل الاجتماعي والانترنت، **كلاي شيركي** في كتابه :ها قد جاء الجميع: قوة التنظيم بدون منظمات: الى أن تكنولوجيات ايصال المعلومات قد خلقت حوافز جديدة للمجموعات لتعمل بشكل تعاوني، وذلك من خلال التقليل من التكاليف و الصعوبات التي كانت موجودة في الماضي والمرتبطة بالعمل المشترك وتسيّير المجموعات لتعمل بشكل تعاوني، وذلك من خلال التقليل من التكاليف و الصعوبات التي كانت موجودة في الماضي والمرتبطة بالعمل المشترك وتسيّير المجموعات [12].

ثالثا : بناء فضاءات جديدة ومبتكرة للحكم ما بعد الدولة.

في اطار الادوار الجديدة للتكنولوجيات الجديدة من جهة وكذا إعادة الهيكلة العميقة في معالم الديمقراطية السياسية من جهة أخرى [13] ، و التحول من التركيز على "الحكومة" إلى "الحوكمة" de gouvernement a la gouvernance ، برزت نماذج من "الحوكمة" تعتبر فيها "المشاركة" من أهم المؤشرات المفتاحية الرئيسية المحددة لنمط " الحكم"، ويشمل أيضا تحولات في المؤسسات وآليات التفاوض والوساطة والتوفيق بين المصالح المتضاربة والمختلفة (الصراعية) في إطار الفضائين العام والخاص ووفق المستويين المحلي والعالمي.

بعبارة أخرى يمكن القول بان الدولة القومية التي انضمت إلى معاهدة وستفاليا والتي نضجت في القرن 20 الماضي في شكل الدولة الديمقراطية الليبرالية تعرضت لتغيير كبير هذا التغيير حسب Bob JESSOP أدى إلى بروز أشكال مؤسسية جديدة للحكم لها خصائص مختلفة (nouvelles formes institutionnelles de la gouvernance). [14]

ومن بين أهم الفواعل الجديدة يتموقع "الاعلام الجديد" بمنظماته وبمستويات تفاعله لتجسيد هذه المبادئ الجديدة للحوكمة على المستوى المحلي والمستوى العالمي.

بحكم المسؤوليات الجديدة والطبيعة التشاركية التي بات يتميز بها الاعلام الجديد فان الحديث عن دوره في ظل مقاربات الحوكمة والحوكمة العالمية، والتساؤلات المتكررة حول أنماط ممارسة السلطة والحكم والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة، فهناك تأكيدات على ضرورة إعادة صياغة الأسئلة الكلاسيكية حول أدواره في بناء فضاءات الحكم الجديدة.

يسلط الضوء هنا على أساليبه و مستويات تاثيره في خلق التنسيق بين الافراد / الجماعات / المؤسسات / الدول ، على أساس الثقة والتعاون والمشاركة والتفاوض وبناء توافق في الآراء في مواجهة

الحالات الصراعية، وتأسيس ترابط "متشابك/شبكي" بين الجهات الفاعلة لحل المشاكل المعقدة، وسبل حل النزاعات المختلفة في سياق الترابط بين المسارات المحلية والعالمية.

إن هذه القواعد المؤسسية والتنظيمية التي يحققها الاعلام الجديد في العمل الجماعي والبعد الاستراتيجي ستفرض قواعد ثابتة نحو تحقيق رؤية " للحكم النظيف" أو" الحكم الجيد"، فهو يوفر وظائف تنظيمية مع استقلالية في ممارسات الحكم (حكم ذاتي) في مقابل الدولة، وفي المقابل أيضا يعزز"الحكم الجيد" دور العلاقات الجديدة في المجتمعات ضد الدولة والسوق، ويشجع على تطوير نموذج جيد للشراكة بين الجماهير في إطار الديمقراطية المشاركاتية، وهو ما تطلق عليه بعض الدراسات "الحكم ما بعد الدولة" (Gouvernance beyond the State).(Mitchell 1998 ,Jessop 2002).

في هذا السياق ينطلق Gordon (1991) من وجهة نظره بالتساؤل حول إمكانية إعادة الدولة تنظيم نفسها للاستجابة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والظروف الثقافية، ويدعو Faucault إلى التأسيس لأشكال جديدة من الحكم Governementality في سياق التوجهات الليبرالية لعقلنه الحكم وفي سياق إعادة صياغة أدوار تكنولوجيات الاعلام الاتصال TIC بما يتوافق مع هذه التوجهات والتحولات الجديدة.

إن ترتيب قواعد حكم ما بعد الدولة وفق هذه الأدوار الجديدة يقودنا إلى استعراض أهم العمليات الأساسية التي يمكن ملاحظتها من خلال هذه الأدوار وهي:

- إحداث التحول في طرق التفكير وممارسة السلطة في بعض المجتمعات، ونشوء عقلانية في النشاط الناتج عن الحكومة.
- توجيه السياسة الحكومية نحو تحسين رفاه السكان مما يؤدي إلى أن يكونوا أكثر إنتاجا وانصياعا.
- عقلنة ممارسة السلطة، والربط بين الفكر وأساليب الحكم وفقا لهذه العقلانية وتحقيق فعلية "التدخل" وفعالية "التواجد".
- التحول الواسع نحو الحكم الذاتي self-gouvernance والمؤسسات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة.
- تطوير شكل الحكم بما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة، والتأسيس لمجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للحقوق والواجبات.

بالنسبة لبعض الباحثين هناك تأكيد على دور الشبكة العالمية في التأسيس لنماذج حكم وفق طرق و أنماط جديدة تنتج أنواعا معينة من المعرفة و التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إعادة تشكيل سلوك السلوك ، وبناء هيكل جديد من الممارسات و المبادئ و القيم – كما يقول Haas-.

يمكن الحديث في هذا الإطار عن الشبكات التي اصبحت تسهل حركة المعرفة و ترتب العلاقات بين الواقع – المراكز- المتنوعة التي تثير الظروف الملائمة لإنتاج المعرفة في مجال التنمية و التغيير الاجتماعي . وفي وضع رؤى جديدة لفن الحكم Governementality في إطار العلاقات الشبكية التي تظهر على النطاق العالمي .

يسعى الخبراء في مجال قراءة و قياس مستوى التعقيد الشبكي العالمي للمؤسسات الدولية ، و مستوى تعاونها مع الفواعل غير الدولتية إلى التأكيد على أن المجال أصبح أكثر انفتاحا لتسهيل سهولة القيم – الموارد – وسائل التأثير لكل الفواعل على المستوى الدولي، وإمكانياتها في التجاور السلس و البسيط للحدود الصلبة التي خلقتها الدولة القومية .

في طار الحديث عن الشبكية العالمية يتحدث Latour عن مشكلة النطاق The problem of scale ويقصد به بشكل عام، أن مفهوم العولمة يميل إلى افتراض مجموعة من العمليات المتفاعلة على المستويين- المحلي والعالمي و التشابك بين عدد من المستويات المختلفة – (الإقليمية، الفردية والمجتمعية والوطنية والعالمية)- ، هذا الربط بين المحلي و العالمي يختصره Robertson (1995) في مفهوم Glocal الذي يشير إلى تلك العلاقة المتشابكة بين المستوى المحلي و العالمي ، و في هذا الصدد يريد Latour أن يؤكد على أن مفهوم الشبكات Networks ليست بطبيعتها المحلية ولا العالمية بل هي الأكثر أو الأقل اتصالا .

يقترح Latour التفكير بشكل مختلف قليلا و عدم اهمال التكنولوجيا والجهات الفاعلة غير البشرية عند صياغة النظريات الاجتماعية ،و التي يسميها الشبكات السوسيوتكنولوجية Sociotechnological networks ، فهو يلمح الى "كتلة مفقودة" كما هو الحال في الفيزياء ، ويتساءل ما إذا كان هناك شيء من هذا القبيل أين نجد علم الاجتماع بحاجة لإكمال نفسه . ولذا فإننا من خلال توسيع مجالات البحث و تنشيط البحوث الاجتماعية والانتقال بنا بعيدا عن التغيير الاجتماعي ليشمل علم الاجتماع غير البشر يمكن أن تفتح آفاقا جديدة مثيرة . Latour يقول إن المجتمع هو خليط معقد من الإنسان وغير الإنسان، وعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية تميل للاعتماد على التكنولوجيات و دراستها بازدراء، إلا انه لا يمكن تعويضها لأنها جزء من النظام الاجتماعي. Latour يقول أن من سمات المجتمع البشري هو أنه يعتمد أكثر بكثير على الضوابط الاجتماعية .

هنا يدعو Latour إلى الاستفادة من هذا المنظور لفهم الشبكات العالمية، فمن الواضح أننا بحاجة إلى التكنولوجية، الاجتماعية ' لفهم الشبكات بالطريقة الأوسع و للتطرق إلى الجهات الفاعلة من غير الإنسان ومدى كفاءة الهياكل غير البشرية [15]

رابعا : الاعلام الجديد : القوة الاتصالية والديمقراطية .

ركزت الكثير من الأدبيات على الدور الإيجابي لوسائل الاعلام الجديد في نشر الديمقراطية، وتدعيمها عالميًا في الدول التي تنتمي إلى بيئات ديمقراطية غير مستقرة ، كنماذج الدول غير الليبرالية ودول أمريكا اللاتينية و دول القارة الافريقية. فهناك دائمًا مساحات متاحة ، معظمها نتاج للاندماج في الاقتصاد الدولي، أو استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة.

تعبر هذه الحركية عن تحولات اقتصادية واجتماعية ملموسة، صاحبها التطور التقني للإعلام العالمي، وجهود تقوية شبكة الاتصالات بين أرجاء العالم، وفي هذا الصدد تبرز مؤسسات الاعلام الجديد كصيغة تتحدى سيطرة الحكومات، وتجسد حرية التعبير والتجمع متخطية العوائق القومية. وفي هذا الإطار تطورت نماذج جديدة من الديمقراطية في عصر العولمة ، و هنا يمكن طرح تساؤل حول مدى مساهمة تقنيات الاتصال الحديثة في نشر الديمقراطية خارج إطار الدولة القومية.

أفرزت التطورات في تكنولوجيا الاتصال على المستوى العالمي مؤسسات تتسم بالديمقراطية، فالتطور المنشود للمؤسسات مرهون باستمرار تحاور مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وتفاعلها حول قضايا الديمقراطية والاتصال، كما فعل من قبل منظري الديمقراطية ، فقد سمحت التكنولوجيا الحالية حسب كل من Manuel Castells, Mireia Fernandez-Ardevol, Jack Linchuan Qiu بالتأسيس لقوة " الشعب "People Power [16] ، أو كما يسميها الباحث Helmut Anheier بـ"القوة العالمية الجديدة" New Global Force .

لقد سمحت آليات تداول المعلومات على اتساع المشاركة السياسية للأفراد وازدهار المجتمع المدني على نطاق دولي و تزايد نشر الديمقراطية، لكن في المقابل تزايدت الضغوط غير الرسمية على الدول القومية، فأصبحت غير قادرة على الحد من تدفق المعلومات داخل حدودها، كما تحتم عليها الالتفات إلى الرأي العام العالمي. ويكشف تنامي ما يطلق عليه "الدبلوماسية الشعبية" عن تصور الرأي العام العالمي، باعتباره مصدرًا جديدًا للقوة السياسية، تتدافع الدول للسيطرة عليه، فلم تعد الدبلوماسية مجال الحكومات بقدر ما باتت مجالاً للأفراد، والمنظمات غير الحكومية.

إن مدى استخدام الإعلام وتقنيات الاتصالات حاليا ، تساعد كثيرا في تدعيم قيم الديمقراطية وممارساتها، فالعلاقة بين الديمقراطية و الإعلام علاقة ذات وجهين؛ فالإعلام مجال لتحديد قوة الرأي العام كما يتيح للجميع مناقشة كل القضايا بصورة شاملة وذكية وبناءة، و تساهم مضامين الديمقراطية ذات نوعية effective democracy / good democracy في صياغة هذه القوة، بل إنها قد تمثل سلطة مساءلة على المؤسسات الإعلامية مما يشكل إطارا لتعزيز الديمقراطية الفعلية ، و هنا تميز Mary Kaldor عند حديثها عن " التعميق الديمقراطي " Deepening democracy و دور الفواعل على المستوى العالمي التي يسمح الاعلام بتشكيلها ، بين انتشار الديمقراطية الشكلية وتنامي الديمقراطية الجوهرية في إطار العولمة ، إذ بينما تنتشر

الديمقراطية الشكلية - ممثلة في القواعد والإجراءات العامة التي توفر قاعدة مؤسسية للترابط العالمي بين الدول - فإن هذا لا يعني بالضرورة تنامي ديمقراطية فعلية (جوهرية) تعطي فرصة للأفراد العاديين في أنحاء مختلفة من العالم للتأثير على القرارات التي تمس حياتهم ، وتفترض Kaldor أن الديمقراطية الجوهرية في تآكل مستمر نتيجة العولمة، فمرحلة نشر ديمقراطية جوهرية تستدعي صيغا جديدة، لضمان تأثير الأفراد في كافة مستويات الحكم - وطنيًا وعالميًا- ، وتعتبر أن المفارقة تكمن في استمرار تركيز الأدبيات على قضايا الديمقراطية القومية ، كما تقترح تدعيم دور المجتمع المدني العالمي باعتباره آلية فعالة، توفر إطارًا وسيطًا بين القومي والعالمي، وتساهم في تعميق الديمقراطية الجوهرية [17].

خلاصة القول إن النمو المعاصر لوسائل الاعلام و التصال الجديدة شجّع على العديد من التغيرات المهمة في المؤسسات والعمليات السياسية، فقد وسعت مجال الممارسة الديمقراطية، وخلقت الشبكات العابرة للحدود قنوات إضافية للمشاركة الشعبية وأنماطاً إضافية من التشاور الشعبي، ومنابر إضافية للنقاش الشعبي، ومواقع جديدة للتمثيل الشعبي بجوار المجالس المنتخبة والمجالس التشريعية، وضغوطاً شعبية جديدة من أجل وجود حكم منفتح ومسؤول. وكانت تلك المستحدثات على قدر كبير من الأهمية في جعلها المواطنين على اتصال أوثق بالهيئات التنظيمية الإقليمية العابرة للعالم.

خـاتمـة :

ل ا يجب المبالغة في مدى تلك التغيرات رغم ما بلغته وسائل الاعلام الجديد من قوة وتنوع فإنها لا تُشكِّل سوى أداة للضغط، ولا تملك القدرة على منافسة الدولة/ الدول ، فهذه المكونات/ المنظمات لا تزال – على نحو أو آخر – تابعة للنظام القانوني للدول ولقواعدها الخاصة بالتعاون الدولي وهي بحاجة دائمة إلى مساعدة الدولة/ الدول ودعمها ولا تستطيع أن تتطور أو ترتقي من دون ذلك .(مثلا قرار الحكومة التركية مؤخرا بحضر تويتر في تركيا) (دعوة الرئيس الامريكي الى ضرورة العودة الى الرقابة الصارمة على تدفق المعلومات في الانترنت)

مختلف هذه التطورات و التغييرات في المفاهيم والممارسات الديمقراطية المعاصرة تبنت على نطاق واسع ضرورة التأسيس لمجتمع ينطوي على أكثر من الاستحقاقات والالتزامات الوطنية ، و يؤسس للمواطنة العالمية . وبالتالي قضايا الديمقراطية مثل المشاركة والتشاور والنقاش المفتوح على المستوى العالمي وحول القضايا العالمية من صميم اهتمام الاعلام الجديد و وسائل الاتصال الحديثة ، مما أدى إلى توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية وخلق قنوات إضافية من المشاركة و الاستشارة الشعبية والمنتديات ، إضافية للنقاش الشعبي حول أفضل آليات الحكم و انتقال التجارب الديمقراطية السليمة عبر الدول و المجتمعات .

شكلت هذه الضغوط من أجل حكم مفتوح ومسؤول التأسيس لجملة من الآليات و الابتكارات لجلب المواطنين في اتصال عالمي أوثق مع الإقليمية ، وأصبح الاعلام الجديد فعلا لديه القدرة للتصدي الكامل للكثير من مظاهر العجز الديمقراطي في الدول التي هي في طور الانتقال.[18]

الهوامش :

1-Barry HOLDEN,"Global democracy, Key debates," **Canadienne Journal Of Polical Science**, Vol 35, N°10, (March 2002), pp226-227.

-2Charles GIRARD , «Raison publique Rawslienne et démocratie délibérative, Deux Conception inconciliables de légitimité politique ? » **Raison Politiques**, N°34 ? (Mai 2009) PP 73- 74.

3LUTG. G, LINDER.W, «Democracy and participation : Solutions for improving governance at the local level ?» Paper for the world bank workshop M : «Intergovernmental relations in EAST ASIA», BALI, 10- 11January 2002, p 8.

4 عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج2 ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص ص 91- 92.

5 -Michel MONBEIC, «L'impossible démocratie participative», **Pensée Plurielle**, N° 15, (2007/2), p 32.

6-Michel MONBEIC, Op cit , p 33.

7 Loic BLONDIAUX, Yves SINTOMER, «l'impératif délibératif», **Politix**, N° 57, (2002) P12

8 - ياس خضير البياتي، **النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها**، ط1، طرابس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص ص 114- 116.

9 - Loïc BLANDIAUX, op. cit, p 7. نقلا عن:

YOUNG .I.M., **Inclusion And Democracy**, Oxford : Oxford University Press. 2000.

10-Louis Marcil- LACOSTE, «Les enjeux égalitaires du Consensus rationnel: Habermas et ses ressources», **Laval théologique et philosophique**, Vol 46, N° 3, (1990), pp 326- 327.

11- النقاش العالمي عن تأثير الاعلام الجديد على العمل الجماعي والتغيير الاجتماعي ، موقع الانترنت

D8%A7%D9%84%D8%
:B9%D8%
http://www.sawtna.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4- A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D9%86-
%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-8%AA%D9
%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8A/#sthash.eowcyRmd.dpuf

12- من جهة اخرى، يقوم يفجيني موروزوف، الذي درس "الوجه المظلم للإنترنت" وكيف يتم استخدامه لعرقلة العملية الديمقراطية، بالتركيز على الوجه الاكثر تفاؤلاً بخصوص دور الانترنت. يؤكد موروزوف في كتابه :وهم الانترنت: الوجه المظلم لحرية الانترنت (*The Net Delusion*) على أن الانترنت يلعب دوراً اجابياً وسلبياً في نفس الوقت عندما يتعلق الأمر بتشجيع السياسات الديمقراطية. فهو يساعد الحكام الديكتاتوريين والحركات الديمقراطية على حد سواء. وفي هذا السياق يستحضر موروزوف رد فعل الحكومة الايرانية السريع بعد "الثورة الخضراء"، حيث استخدمت الحكومة نفس اساليب النشطاء والمتظاهرين لتحديد هويات المتظاهرين واعتقالهم.

الفكرة الأساسية في كتاب موروزوف هي أن الانترنت قد أصبح ساحة جديدة للدولة لممارسة الدعاية (البروباجاندا)، وفرض الرقابة، ومراقبة الناشطين. اما بالنسبة للنشطاء، فوسائط التواصل الاجتماعي تعرضهم للتورط بشكل أسهل من الاستخبارات التقليدية. ويحذر موروزوف من طريقة تغطية الغرب للانترنت نظرا للتركيز على الجانب الإيجابي او الطوباوي له .cyber utopia تتميز فلسفة موروزوف بخصوص الانترنت بأنها مبنية على الواقعيةcyber realism ، فهو ينادي بالفهم المتوازن لطريقة استخدام الانترنت ويحذر من النشاط السياسي المتكاسلSlacktivism ، وينبه إلى أن مواقع "فيسبوك" و"تويتر" ليس بإمكانهما أن يحلا محل طرق النشاط السياسي التقليدية؛ بل يقومان فقط بدور تكميلي "للحملات على ارض الواقع"

13 -Eric SWYNOEDOUW, "Let the people govern, Civil Society, Gouvernementality and governance beyond the state"

<http://socgeo.ruhosting.nl/colloquium/swyndedouw1-html>

14- للتفصيل أنظر الكتب التالية لـ : Bob JESSOP

- State theory : Putting the capitalist state in its place .

- **The future of capitalist State** . 1st Published . Polity Press ; Cambridge , UK , 2002, pp 1-171.

15- **أنظر كتاب :**

-Gavin Kendall **, " Global networks, international networks, actor networks" ,** In **:** Wendy Larner and William Walters **, Global governmentality Governing international spaces** , First published , London : Routledge , 2004 , PP 67 -70.

16 - Manuel Castells, Mireia Fernandez-Ardevol, Jack Linchuan Qiu and Araba Sey , " Electronic Communication And Socio-Political Mobilisation:A New Form of Civil Society**" In :** Marlies Glasius, Mary Kaldor, Helmut Anheier , **Global Civil Society 2005/6 ,** First Published , London , SAGE Publications, 2006 , P 266 .

17 - Mary Kaldor , "Democracy and Globalisation" , 04-01-2013 .

<http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=94335>

18 - Jan Aart Scholte , "Global Civil Society: Changing the World"? , Coventry, United-Kingdom., Department of Politics and International Studies, Univesity of Warwick, , CSGR Working Paper , May 1999, No. 31/99 .